

المقابلة

اجرتها
لينا كَنُوش

الدبلوماسيُّ السابق علي المرابط حراك الربيف، لم ينكسر... والمغرب يعيش على الحافة

■ ما هي الدلالات التي طرحها الإبانات؟ وكيف تفسّر القمع القضائيّ للحراك بينما تحاول السلطات الغربية حتى الآن استخدام ورقة الانفتاح بتجنّب تشديد القمع؟ اسمحي لي بمعارضة قولك أنّ السلطات المغربية «تحاول استخدام ورقة الانفتاح بتجنّب تشديد القمع»، فذلك غير صحيح. خلال الأشهر الأولى من الانتفاضة الريفية، عملت الرباط كعادتها على كسب الوقت حتى ترى إلى أين يتجه الاحتجاج الشعبي. عندما ادرك «المخزن» أنّ ما يجري ليس ربحاً عابرة، بل هو موجه صدمة حقيقية قد تنتشر في مناطق أخرى من المغرب، أعطى الملك الأمر لاقوات الأمن حتى تقمع بقسوة المظاهرات التي مهما قبل عنها، لم ترتكب قط أمراً لا يمكن إصلاحه.

لكن حتى قبل الإدانات السخيفة التي تُظهر حالة العجز التام للعدالة المغربية الضعيفة والخائنة والمأسورة، قامت قوات الأمن والمخابرات بالاعتداء على الريفيين، رجالاً ونساءً واطفالاً؛ اقتحمت منازل في الليل، كسرت أبقالها وخزّبت، حصلت إهانات وشتم عُزل من منصبه لأنّ أعوانه الميدانيين تلقوا أمراً بعدم قمع المظاهرات. في هذه القضية، خسرت به الشرطة واجهزة أخرى في حق محتجزين عُزل، بينهم قضي.

زعم الحراك، ناصر الزفزافي، الذي رأينا جميعاً كيف نُقل بطائرة من مدينة الحسيمة إلى الدار السريّة، وهما من أنصار الشّدّة.

في 26 حزيران الماضي، ادان القضاء المغربيّ قادة حراك الربيف الذي كان قد هرّ مدينة الحسيمة وتوابعها بيت خريف 2016 وصيف 2017. وسلط عليهم احكاما قاسية اثارَت سخطا عاما، واطهرت انّ القضاء صار يمتلك اكثر فاكثر لواهر السلطة السياسيّة، بالنسبة إلى كثير من المرابطين. تحيل اداة ناهر الزفزافي، نيبك احمدجيف، وسيم بوستاني، وسيمر اريغد اضافة الى 49 مناضلا آخر من الحراك، على الارث الماديّ والمعنويّ للتاريخ الصراعيّ بين



الإدانات السخيفة تُظهر حالة العجز التام للعدالة المغربية (أ ف ب)

الربيف والسلطة المركزيّة، والذي يمثّل خطّ انقطاع هيكليّ يتجلّاه اليوم في المطالب الاجتماعيّة والسياسيّة للحركة الريفية. في هذه المقابلة مع «الاخبار»، يحلّك علي المرابط، الدبلوماسيُّ السابق والصحافيُّ المتابع للحياة السياسيّة المغربية والمحكوم من قبل النظام المغربيّ بعدم ممارسة مهنته لمدة 10 اعيوام. محرّكات الهوس الامنيّ والقمصيّ لدى النظام المغربيّ تجاه الحركة الريفية

■ كيف يمثّل ناصر الزفزافي تهديداً للسلطة؟

لا يمثّل شخص ناصر الزفزافي تهديداً؛ فخطابه السياسي متقلب، وغير متناسق، ومتضارب، يقول أحياناً إنّ الملك هو سبب سقّاء الريف، وهو امر صحيح جزئياً، ويؤكد في مرات أخرى أنّ الانتفاضة تسعى ببساطة لإخطار الملك بأوجه القصور الخطيرة التي ترتكبها الدولة في المنطقة، حتى إنّنا سمعناه في مرات كثيرة يهين جبهة البوليساريو خوفاً من ربطه بالحركة الصحراوية الاستقلالية. ويُظهر ذلك نقصاً في النضج وخوفاً من «القول».

في الواقع، وبعيدا عن شخصه، يمثلّ الزفزافي رمزاً لجميع فئات الريفينّ الذين ملّوا استمرار تهميشهم، وإهانتهم، وتشويههم من قبل النظام وإدارته وامنه الذين ينحدر أعوانه في اغلب الوقت من مناطق أخرى. صورة الريفينّ في بقعة المغرب سيئة، فاستقامتهم ومقاومتهم الدائمة لـ«القمع العلويّ» امران سلبيان في نظر بقية المغاربة الذين صاروا بعد تخديرهم طيلة عقود من الخوف والجنّ عاجزين عن تقليدهم، في حين أنّ مطالبهم هي نفسها.

■ ما هو أفق الحراك؟ هل يوجد تهديد بأنّ تنطرف الحركة في سياق اجتماعي ملائم للاحتجاج الشعبيّ؟

تعلمين أنّ الانتفاضات في التاريخ المعاصر للمغرب تحدث بصفة دورية ولا يمكن لأحد التنبؤ بها، مثلما حدث عندما تفجّر الغضب بعد موت بائع السمك في الحسيمة. لكن يوجد أمر مؤكد، ستحصل انتفاضات أخرى في منطقة الريف يعيش المغرب على الحافة، فالوضع الاجتماعيّ ـ الاقتصاديّ كارثي، والفساد ما زال قائماً، والملك فاعل سياسيّ لأنّه يملك ويحكم وتبدو عليه إشارات الإرهاق، فالوقت الذي يمضيه خارج المغرب أكثر مما يمضيه داخله.

كيوسك الصحافة

المقاطعة: حراك جديد *

تأتي الإدانات القضائية في سياق خاص، وفي لحظة معينة بعدما حزب الشعب المغربي جميع أوجه الاحتجاج لتركيب النظام من دون جدوى. (منذ أسابيع قليلة) ظهر شكل نضالي جديد هو مقاطعة المنتجات التي ترّوجها شركات تعود للعائلات الكبيرة والمجموعات الأجنبية «المرتبطة بالمؤسسة الملكية». وهؤلاء استغلّلتون أراد الشعب المغربي تدقيقهم ثمن البؤس الذي سببوه له، حيث أدى جشعهم غير المحدود إلى رفع كلفة العيش التي صارت تقارب في بعض أوجعها، أو تتجاوز، كلفة العيش في العديد من البلدان الأوروبية.

أكانت تمثّل انتقاماً أو مجرد صدفة في التوقيت، فإنّ الإدانات القضائية استنحت إجماعاً احتجاجياً واسعاً، في المغرب وفي الخارج (...) لكن وحدها ماقيات «المخزن» تصدّت للدفاع عن لا يمكن الدفاع عنه، إذ جادلت بأنّ شدة بعض الأفعال المرتكبة تستحقّ حكم الإعدام. إلا يجب إذاً على المتهمين ذرف دموعاً امتثنان وشكر للمحكمة على رافقتها بهم (لعدم إصدارها احكاماً بالإعدام)؟

(...) يبدو المخزن مستمراً في عدم فهمه هذه المسلمات شديدة البساطة، وأنه اختار أن يخطو خطوة أخرى، إذ ثبتت إثم وعار ليلة 26 حزيران إلى أيّ درجة صار منذ زمن بعيد يعاني من توخّد حاد يذكّرنا بخطاب وينستون تشرشل الشهير حين كان يحارب الاستبداد الآخر، النازية: «هذه ليست النهاية، وليست بداية النهاية، بل يمكن أن تكون نهاية البداية».

* عن مدوّنة مغربية (Le blog de Salah Elayoubi)

إخضاع حرية التعبير في المملكة *

للمراقب الخارجي، يبدو المغرب استثناء في منطقة مضطربة منذ اندلاع الثورات العربية عام 2011. ووفق الخطاب الرسمي، المعتمد من قبل الصحف المحلية، وبعض الصحف الدولية، وقسم كبير من الرأي العام على وجه الخصوص، فإوضاع المغرب منطّف عام 2011 بمهارة، فقيما كانت حركة عشرين فبراير/شباط تهز البلاد، أعلن الملك محمد الخامس منذ التاسع من آذار/ مارس 2011، اي بعد أقل من ثلاثة أسابيع من انطلاق أولى المظاهرات، عن تغييرات سياسية عميقة، وفي شهر تموز تم إقرار دستور جديد يمنح صلاحيات تنفيذية أوسع للحكومة، بعدما وافق عليه المصوّتون بنسبة 98%. وفي كانون الثاني أقيمت انتخابات متكرة، أوصلت إلى مراكز المسؤولية حزباً إسلامياً لم يحكم قبلها قط، وهو حزب العدالة والتنمية.

وعلى رغم هذه الاستجابات، بقيت تظاهرات «عشرين فبراير» تهز الشارع لمدة سنة تقريباً، وفق إيقاع معرّض بمظاهرات سياسية متقددة، حتى في أكثر المناطق نأياً في البلاد. لقد انّزعّت حرية الكلمة شيئاً قسبياً، وبيات العديد من الحركات الاجتماعية تعبّر بحرية منذ ذلك الحين.

رغم ذلك، فبعد مرور سبع سنوات، يبدو القلق على الناشطين الذين شاركوا في هذه الحركة الاحتجاجية التي لم يسبق لها مثيل في البلاد. فرؤيتهم للمحصلة النهائية بعيدة كل البعد عن «الاستثناء المغربي» الذي تتحدث عنه السلطات *إيهام الرشيدى ـ ORIENTXXI



المعارضة للاختيارات الرسمية للنظام الملكي المغربي، «فيدرالية اليسار» تدعو عملياً إلى المشاركة في مؤسسات الدولة المنتخبة (البرلمان يقرّفته والجالس المحلية) وفي العمل النقابي والحقوقي، وإلى رفع مطلب الإصلاح السياسي إلى أقصى، والمطالبة بنظام الملكية البرلانية. أما «جماعة العدل والإحسان»، فإنّها تتخذ موقفاً أكثر جزرية يتمثل في المشهد رفضها ليس فقط للمشاركة في المشهد السياسي من خلال تأسيس حزب على غرار «حزب العدالة والتنمية» (الإخواني)، بل ترفض ضمنياً أيضاً الاعتراف بأكثر منصب رمزي وتنفيذي في النظام الملكي، والذي يتمثل في «إمارة المؤمنين» وهي تحفظ في شأنه بموقف مؤسس الجماعة الراحل الشيخ عبد السلام ياسين، الذي يعتبر الملكية المغربية جبرية، أي إكراهية. ومن الاختلافات الأيديولوجية بين الطرفين، ما يأخذ أبعاداً أكثر حدة من خلال تشكيل مكونات

العدل والإحسان» ستشارك في المسيرة التضامنية، بما يعني أنّها ستكون حاشدة نظراً إلى القدرة التعبوية المعروفة عن «الجماعة»، اتضع لاحقاً أنّ الخيار هو عدم المشاركة.

كان الأمر سينتهي هنا لولا أنّه بحث، خلال مظاهرات «الربيع العربي» في 2011، كانت جماعة العدل والإحسان، ترى أنّ المسؤولية تتجاوز هؤلاء، إلى من هو أعلى في سلم السلطة السياسية في البلاد، أي المؤسسة الملكية وتحديداً شخص الملك، وهو ما كان سبباً في خلاف حاد بين ممثلي التيارين في الإعدادات اللوجيستية للمظاهرات (مثل العبارات التي يجب كتابتها على اللافتات والشعارات التي ستصنع بها حناجر المتظاهرين). وهو الخلاف الذي آل إلى انسحاب الجماعة من مظاهرات «حركة عشرين فبراير». لكن في الواقع، فإنّ الاختلاف بينهما كان أعمق ويتمثل في التباين الكبير بين تصوريين سياسيين وأيديولوجيين، وذلك بالرغم من أنّ كليهما يقف في صفّة

الوطني الاتحادي». أما «الاتجاه الإسلامي» فيتمثل في «جماعة العدل والإحسان»، وهي أكبر تنظيم سياسي مستمرة في الداخل والخارج. أخذت في حقهم أحكام بالسجن النافذ تراوحت ما بين 5 سنوات و20 سنة، في حدث أثار موجة انتقادات لا تزال مستمرة في الداخل والخارج. أخذت «الفيدرالية»، مبادرة الدعوة وتنظيم المسيرة المذكورة، وشرعت في الحشد لها عبر وسائل الإعلام غير الرسمية وبوساطت التواصل الاجتماعي، ووجهت تحالف اسمه «فيدرالية اليسار». ويشمل أحزاب الاشتراكي الموحد، والطليعة الديمقراطي الاشتراكي والمؤتمر

الرباط ـ محطّقه حبران

في المغرب، يدور صراع حاد حالياً بين تيار سياسي إسلامي وآخر يساري بسبب مسيرة تضامنية نُظمت مع معتقلي حراك الريف، وقد بدأ الجدل يحتم منذ طرح فكرة تنظيم المسيرة لاستنكار الأحكام القاسية الصادرة أخيراً بحق أبرز معتقلي حراك الريف الموقوفين في سجن «عكاشة» المدني بمدينة الدار البيضاء، حيث جرت المسيرة صباح يوم الأحد.

ولم تحظ المسيرة التضامنية مع معتقلي حراك الريف بإجماع الفرقاء السياسيين، سيما بين الأحزاب اليسارية الداعية إليها وبين الإسلاميين. في الطرف الأول يُقصد تحديداً التنظيمات السياسية اليسارية المنضوية ضمن تحالف اسمه «فيدرالية اليسار». ويشمل أحزاب الاشتراكي الموحد، والطليعة الديمقراطي الاشتراكي والمؤتمر

عاد الصرام ليحتدم مجدداً بيت المكوثيت المعارضيت: العدل والإحسان»، بما يدكّر بماجره بينهما عام 2011 في فرط عقد «حركة سبب الخلافات بكاد ينصر في نظره كل منهما إلى المسيرات الداعمة لمعتقلي حراك الريف، لكن في العمق، فإنّ ما تخضع أسبابه أيديولوجية، أولاً وأخيراً



تعارض «الجماعة، النظام في كثيره اسمه (من الويت)

خصومة الإسلاميين واليساريين تتجدد